تخلو من التفاعل وإبراز الرأي والرأي الاخر والالتزام بالمصداقية والقدرة على ملاحقة الاحداث على النحو الذي قامت به منذ سنوات اغلب الصحف المصرية، بحيث تستطيع جذب القارئ الى متابعة الصحافة القومية بشكل كبير ويومي ومن ثم تكون هذه الصحف قادرة على منافسة غيرها من المنصات الالكترونية العربية والدولية ومن ثم القدرة علي جذب الاعلانات ووقف نزيف الخسائر واهدار المال في طبع العدد الكبير من الصحف القومية والتي لا يقرأها معظم المواطنين!

الامر يحتاج الى طرائق اخرى لعلاج ازمة الصحافة الورقية ووقف نزيف الخسائر المستمرة في المؤسسات القومية من خلال تطوير المضمون واثارة الموضوعات الجادة التي تتعلق بحياة المواطنين اليومية بصدق وشفافية وعرض الرأي والرأي الاخر وعادة المعارك الصحفية والفكرية بشكل منضبط الحياة الصحفية حتي تخرج الصحافة القومية من أزمتها المتوقعة والتي تستنزف المال العام!

الامر ليس يسيرا كما يتصور بعضهم من أعضاء الهيئة الوطنية للصحافة!

دور الإعلام في مواجهة فوضى الفتاوى

نادر أبو الفتوح

كثيرة هي الآراء المتشددة التي تصدر عن غير المتخصصين في الفقه والشريعة الإسلامية، لكنها تُروج علي أساس أنها فتاوى، وتجد من يدافع عنها، في ظل غياب دور فعال لوسائل الإعلام المختلفة، التي يجب أن تفند وترد على تلك الآراء المتشددة، الأمر الذي يتطلب أن تتصدى المؤسسات الدينية الرسمية للآراء كافة التي تصدر عن غير المتخصصين، الذين ربما يقدمون أنفسهم على أنهم علماء دين، على الرغم من أن التخصص العلمي الدقيق، يجعل الفتوى العامة مقتصرة على علماء الفقه والفقه المقارن، بجانب القضايا التي تحتاج إلى اجتهاد من خلال المجامع الفقهية التي تضم كبار العلماء والدعاة المتخصصين .

مواجهة ظاهرة فوضى الفتاوى ينبغي أن تلتفت لها المؤسسات الإعلامية كافة، في ظل التأثيرات السلبية لتلك الآراء على المسلمين في الغرب، بجانب أنها ربما تتصادم مع تعاليم الإسلام السمحة، الأمر الذي يؤكد أن قصر الفتوى على المتخصصين قضية محورية في تجديد الخطاب الديني، وأن المؤسسات الدينية هي الجهة الوحيدة التي يجب أن تصدر الفتوى؛ لأن هناك شروطا عديدة ينبغي أن تتحقق حتى تكون الفتوى صحيحة، وهذا ينطبق فقط على علماء المؤسسات الدينية؛ لأنهم درسوا العلوم الشريعة على مدي سنوات طويلة، ولديهم من العلم والحكمة ومعرفة الواقع ما يجعلهم أحق بالفتوى.

وتبرز أهمية التصدي لفوضى الفتاوى من خلال وسائل الإعلام، لكون وسائل الإعلام قادرة على التأثير في المجتمع، الأمر الذي يتطلب أيضا أن

تكون إدارات الإعلام في المؤسسات الدينية الرسمية ومؤسسات الإفتاء، قادرة على التعامل مع وسائل التواصل الحديثة، الأمر الذي يضمن وصول الآراء الصحيحة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، بجانب تفنيد الآراء المتشددة.

نشر الآراء المتشددة ينبغي أن يواجه بعقوبات توقعها الجهات المسؤولة عن المحتوى الإعلامي في الفضائيات وكذلك الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، لكون ذلك من الأمور التي تحفظ استقرار المجتمعات، وهنا تجدر الإشارة للمؤتمرات المهمة التي تنظمها دور ومؤسسات الإفتاء في العالم، وسبق أن نظمت العديد من المؤتمرات الدينية الكبرى في مصر، بمشاركة وزراء أوقاف ومفتين وعلماء دين، وناقشت تلك المؤتمرات دور الفتوى في استقرار المجتمعات، الأمر الذي يبين بوضوح مخاطر نشر الآراء المتشددة أو الفتاوى التي تصدر عن غير المتخصصين.

وهنا ينبغي أن نفرق بين الآراء الفقهية المتعددة في القضية الواحدة، والتضارب في الفتوى الذي يؤدي إلى التشتت والحيرة من جانب عامة الناس، فالتعددية الفقهية ربما تكون ضرورة، وهذا ما يجب أن يركز فيه الإعلام عند مواجهة ظاهرة فوضى الفتاوى، من خلال استضافة علماء الفقه المقارن والشريعة الإسلامية، ومنع استضافة غير المتخصصين في العلوم الشرعية، لأن أخطر ما يواجه المجتمعات حاليا يتمثل في الأفكار المغلوطة، التي تسعى الجماعات المتشددة إلى ترويجها، الأمر الذي يؤكد حتمية المواجهة الإعلامية لظاهرة فوضى الفتاوى.

وينبغي أن تتعاون المراصد التي ترصد الآراء المتطرفة وترد عليها، ولدى المؤسسات الدينية في العديد من البلاد الإسلامية مراصد مهمتها رصد الآراء المتشددة والرد عليها وتفنيدها، لكن يجب التنسيق والتعاون بين تلك المراصد لتعم الفائدة، بجانب ضرورة ترجمة الردود باللغات الأجنبية المختلفة، بما يضمن أن تصل الآراء الصحيحة إلى أبناء المسلمين في الغرب، لأن نشر الفتاوى المتشددة يؤدي إلى تصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا ضد المسلمين في الغرب، الأمر الذي يتطلب أن تكون هناك خطط لتصحيح المفاهيم والرد على الفتاوى الشاذة، وبيان أنها لا تعبر عن سماحة الإسلام.